دور التنمية الشاملة في تحقيق السعادة الاقتصادية
دراسة تطبيقية

The Role of Comprehensive Development in Achieving Economic Happiness- Applied study

د / هيام سالم زيدان احمد

مدرس اقتصاد بمعهد الألسن العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي

دور التنمية الشاملة في تحقيق السعادة الاقتصادية

دراسة تطبيقية

The Role of Comprehensive Development in Achieving Economic Happiness- Applied study

د / هيام سالم زيدان احمد

مدرس اقتصاد بمعهد الألسن العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي

ملخص البحث:-

يهدف هذا البحث إلى التأكيد على العلاقة بين تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية والبيئة الشاملة والمستدامة وتحقيق السعادة الاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبله، وذلك من خلال التعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمعية والخاصة مع الإشارة إلي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة تطبيقية وكيفية الإستفادة من هذه التجربة بالدول العربية المختلفة من خلال مجموعة من التوصيات ومن أهمها ضرورة التنوع في القطاعات الاقتصادية وعدم الإعتماد علي قطاع اقتصادي واحد وتوفير البنية التحتية اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وإنعاش الحركة السياحية وكذلك توفير فرص عمل مناسبة والإهتمام بالتغطية الصحية الشاملة ودعم الثقة الإجتماعية وخفض معدلات الفساد وتوفير الخدمات العامة للمواطنين والأهتمام بالتعليم والمؤسسات التعليمية فهذه هي الشروط اللازمة للوصول الي السعادة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:- السعاده الاقتصادية- التنمية الشاملة- دراسة تطبيقية- الامارات.

Abstract:-

The aim of this research is to emphasize the relationship between achieving economic, social and environmental development in a Comprehensive and sustainable manner and achieving economic happiness for current and future generations through cooperation between various governmental, social and private institution, with reference to the experience of the UAE through an applied study and how to benefit from this experience in Arab countries through a set of recommendations and the most important of which is the necessity of diversification in the economic sectors and not relying on one economic sector and providing the necessary infrastructure to attract foreign investment and revitalize the tourism movement, as well as provide suitable job opportunities and attention to comprehensive health coverage and support of social trust and reduce rates of corruption and provide public services for citizens and interest in education and educational institutions these are the conditions necessary to reach economic happiness.

Key Words: Economic happiness, Comprehensive development, applied study, United Arab Emirates

المقدمة:-

أصبح علم السعادة مصدرا تستطيع الحكومات الرجوع إليه لضمان تحقيق رفاهه الشعوب بوصفه هدفا ممكن تطبيقة عمليا من قبل الحكومات، وفي إطار إستراتيجيات السياسة العامة, حيث أن السعادة هي المقياس الأساسي للتقدم الاجتماعي والهدف الواجب على الحكومات إتباعه وإدماجه ضمن أطر تنفيذ خططها الوطنية ومن خلال الحفاظ على استدامة البيئة وربط السعادة بمحاور السياسات المعروفة بتعزيز مستوى رفاهية الشعوب ذات الصلة بالاقتصاد، والدخل، والعمل، والتعليم، والصحة، والدمج الإجتماعي، والخدمات العامة، والبيئة, ويستند ذلك إلى الدراسات التي أظهرت أن بيئة الأفراد الأسعد هي التي تتوفر فيها زيادة الدخل، وإنخفاض البطالة، وتحسين جودة التعليم والصحة والسياسة البيئية والخدمات العامة, حيث أن مؤشر السعادة العالمي هو مؤشر مُركب يقيس تقييم الفرد لمستوى المعيشة، والرضا عن الحياة من خلال أستطلاع للرأي يستند على محاور محددة مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ومتوسط العمر الصحي المتوقع، بالإضافة إلى محاور أخرى مثل الدعم الاجتماعي، وحرية تقرير خيارات الفرد في الحياة، والكرم المعيشي، والفساد.

مشكلة البحث:

أهتم البحث بضرروة تغيير مجالات وأهداف السياسات الحكومية ومضمونها؛ بحيث تركّز على الأرتقاء بمستوى جودة الحياة البشرية المستدامة والعادلة فيجب أستخدام السعادة كأداه لقياس الرفاهة بدلاً من الأكتفاء بقياس مدى التقدم البشري على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لأن مقياس السعادة يشمل الجوانب الأشمل للتنمية المستدامه ونطاقه أوسع من المؤشرات التقليدية ,وهنا تظهر اهمية تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع ككل لتحقيق السعادة كل من موقعه ومن مسؤولياته المهنية والشخصية في كافة مجالات التنمية, كما أشار البحث إلي كيفية الأستفادة من الدراسة التطبيقية لتجربة دوله الإمارات بما أنها أسعد دولة عربية وتحتل المرتبة ٢٠ عالميا طبقاً لتقرير السعادة العالمي ٢٠١٨,حيث أن السعادة هي الغاية الأسمى لعمل حكومة دولة الإمارات، التي تلتزم من خلال سياستها العليا، وخطط ومشاريع وخدمات جميع الجهات الحكومية، على تهيئة البيئة المناسبة لسعادة الفرد والمجتمع، وترسيخ الإيجابية كقيمة أساسية فيهم، مما يمكنهم من تحقيق طموحاتهم.

وفي سبيل ذلك سيحاول البحث طرح الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هي أهمية ومؤشرات السعاده الاقتصادية؟
٢. هل هناك علاقة متبادلة بين كلا من التنمية الشاملة والسعادة الاقتصادية ؟
٣. كيف تستفاد الدول المختلفة من تجربة الإمارات في تحقيق السعادة الاقتصادية؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:-

١. إلقاء الضوء على العلاقة بين التنمية الشاملة وتحقيق السعادة الاقتصادية.
٢. التعرف علي أهمية التعاون بين المؤسسات المختلفة في تحقيق السعادة الاقتصادية.
٣. الإستفادة من الدراسة التطبيقية لتجربة دولة الإمارات في تحقيق السعادة الاقتصادية.

أهمية البحث:- تكمن أهمية هذا البحث في أنه عندما يكون الهدف الرئيسي للتنميه هو تحقيق السعادة الاقتصادية في مختلف الدول العربية والنامية يؤدي ذلك الي بذل جهد أكبر لإتباع سياسات تعمل علي تحقيق السلوك الرشيد للحكومة وللفرد من أجل تحقيق السعادة الاقتصادية للمجتمع.

وتتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

١- يعمل البحث على ضرورة توجية كافة القطاعات للتعاون في تحقيق السعادة الاقتصادية.
٢- إلقاء الضوء علي كيفية الإستفادة من تجربة أسعد دولة عربية في تحقيق السعادة الاقتصادية.

فروض البحث: يقوم البحث على الفروض التالية:-

١- توجد علاقة تكاملية متبادلة بين التنمية الشاملة والسعادة الاقتصادية.
٢- أهمية التعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمعية والخاصة في تحقيق التنمية الشاملة والسعادة الاقتصادية.

منهج البحث:-المنهج الإستقرائي:-

فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي من خلال الأعتماد على المراجع والكتب، والمجلات وتقارير المنظمات والمؤتمرات المتعلقة بالسعاده الاقتصادية كما تم عمل دراسة تطبيقية لتجربة دولة الإمارات في تحقيق السعادة الاقتصادية.

حدود البحث:

١- الحدود الزمانية:- تناول البحث الفترة من عام ٢٠١٤-٢٠١٨
٢-الحدود المكانية :- دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدراسات السابقة:-

١- دراسة (باقر كرجي حبيب- رزاق محمد عبيس: ٢٠١٧) تقييم التجربة النرويجية في إطار صناديق الثروة السيادية **وهدفت هذه الدراسة إلي** تحليل دور صندوق التقاعد النرويجي في الاقتصاد الكلي بما أنها أسعد دولة في العالم عام ٢٠١٧ **وقد توصلت إلي** ضرورة الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النفطي علي أن يكون تمويل كلا منهما منفصل عن الاخر.
٢- دراسة (علي محمد مصر ابو نمر المزروعي:٢٠١٢) تقييم دور المشاركة بين القطاعين العام والخاص لأمارة أبو ظبي – دراسة تطبيقية **وهدفت هذه الدراسة إلي** التعرف علي مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في عملية التنمية الاقتصادية **وقد توصلت إلي** أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص كان لها دوراً في أرتفاع نسبة مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي.

٣- دراسة(فيصل يونس:٢٠٠٩) اقتصاديات السعادة والشقاء **وتهدف هذه الدراسة إلي** إبراز أهمية المتغيرات السيكولوجيه في الأعتبار عند تناول القضايا الاقتصادية , **كما توصلت إلي** الدور الهام الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في تشكيل الصحة النفسية وتأثيرها علي السعادة.

٤- دراسة (Sidrah Nasr Hafez:2018) "An Analytical Study of Economics of Happiness: Measuring the Impact of Unemployment and Inflation on Happiness in Egypt" **وتهدف هذه الدراسة إلي** تحويل الأنتباه إلي مفهوم جديد للرفاهية وهو اقتصاديات السعادة وعلاقتها بالبطالة والتضخم من خلال القياس الأحصائي لبيانات القيم العالمية, **كما توصلت إلي** أن معدلات البطالة والتضخم المرتفعة تخفض من مستوي السعادة في مصر.

٥- دراسة (Carol Graham 2011) "The Economics of Happiness-Economic Studies Program" **هدفت هذه الدراسة إلي** التعرف علي عوامل اخري بخلاف الدخل تؤثر علي الرفاهية الاقتصادية من خلال دراسة ميدانية, **كما توصلت إلي** أن عدم المساواه والتضخم والبطالة من أهم العوامل التي تؤثر علي الرفاهية والسعادة الاقتصادية.

٦- دراسة(Rafael Di Tella and Robert MacCulloch:2006) "Some Uses of Happiness Data in Economics" **هدفت هذه الدراسة إلي** التعرف علي أثر السعادة علي المتغيرات الاقتصادية من خلال دراسة ميدانية , **وقد توصلت إلي** أن مؤشرات ومقاييس الرفاهه الاجتماعية والسعادة تلعب دور هام في تقييم مدي تحقق الأهداف الإجتماعية.

وأهم ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة أنها تناولت الدور الهام الذي تلعبة التنمية الشاملة والمستدامة في تحقيق السعادة الاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلة, وأن هناك علاقة قوية وتبادلية بينهم حيث أن زيادة سعادة الأفراد يؤدي إلي زيادة الإنتاجية وبالتالي تحسن الإداء الاقتصادي للمجتمع, والسعادة المحلية ترتبط أرتباطاً إيجابياً مع التنمية الاقتصادية, وذلك من خلال التكامل بين مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمعية والخاصة.

خطة البحث:- يتضمن البحث مبحثين كالأتي:-

المبحث الأول:- الأطار النظري للسعادة الاقتصادية والعلاقة بينها وبين التنمية الشاملة.

المبحث الثاني:- الدراسة التطبيقية لتجربة دولة الإمارات في تحقيق السعادة الاقتصادية.

أخيرا وليس بأخر خاتمة البحث وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار النظري للسعادة الاقتصادية والعلاقة بينها وبين التنمية الشاملة

خلال العقدين الماضيين تلقي قياس الرفاهه الاقتصادية قدر كبير من الأهتمام، وأصبح قياس الرفاهه نشاطا روتينيا في مجال السياسة العامة من جانب الجهات الحكومية في جميع أنحاء العالم , ولذلك أدرجت السعادة مؤخرا ضمن العديد من نصوص دساتير الحكومات دليلا على الإدراك بأهمية عنصر السعادة في تحقيق رفاهية المجتمع, كما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تبني السعادة بوصفها منهج شامل تجاه التنمية، كما دعت إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق السعادة والرفاهه في سياق التنمية.

أولاً:- مفهوم السعادة:-

لا يوجد تعريف واحد للسعادة حيث أنه يعتمد علي العديد من المقاييس والأنفعالات الشخصية التي تختلف من فرد إلي أخر وكذلك علي العوامل الوراثية, كما يختلف مفهوم السعادة بإختلاف الثقافات **(Bruni, 2004)**, فهناك من يركز علي الجانب الإنفعالي للسعادة، بينما نجد أن هناك من يوجه عنايته إلي الجانب المعرفي, قد تعرف السعادة علي أنها شعور بالرضا والإشباع وطمأنينة النفس وتحقيق الذات، أو أنها شعور بالبهجة والأستمتاع , فالسعادة من أهم أهداف الحياة، وبالتالي فأن محور علم الاقتصاد هو سعادة الفرد **(Frey & Stutzer, 2002)**, **ويمكن وضع تعريف للسعادة** بأنها تقدير عقلي لنوعية الحياة التي يعيشها الفرد ككل، ويسمي ببعد الرضا الشامل عن الحياة، الذي يمكن تقسيمه إلي الشعور بالرضا في مجالات محددة كالعمل والزواج والصحة والقدرات الذاتية, ويعبر عن هذا العامل(Subjective well-being) وهو المقياس الأكثر أستخدامًا, وعند أستخدام البيانات الخاصة بالسعادة في ١٢ دولة أوروبية ، وجد أن زيادة مقدارها ١ % في البطالة يمكن التغلب علي تأثيرها في السعادة بإنخفاض مقداره ١,٧ % في التضخم **(DiTella, MacCulloch, & Oswald,2001)**, وكذلك التأثير المباشر علي السعادة من خلال نوعية المؤسسات وفعالية وأستقرار الحكومات، وسيادة حكم القانون، والسيطرة علي الفساد يكون أكبر كثيرًا من ذلك الذي يأتي عن طريق زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي **(Helliwell, 2006)**, كما يؤثر طبيعة النظام الاقتصادي بشكل كبير في تحديد مؤشرات أنتشار الأضطراب النفسي وتحقيق السعادة **(James, 2007)** .

ثانياً: أهمية السعادة الاقتصادية:-

السعادة تهتم بكل جوانب الحياة, فالنظريات القديمة تناولت السعادة ولكن ليس بأسلوب علمي حيث لا تتضمن البيانات والأستبيانات اللازمة لدراسة العلاقة بين السعادة والدخل **(CarolGraham,2005)** بينما النظريات الحديثة تناولت السعادة بتحليل أكثر حيث أوضحت ان للسعادة أثر يتجاوز الزيادة في الدخل والناتج المحلي الإجمالي **(Tilottama,2014)** وأن السعادة متعددة الأبعاد وهي الهدف النهائي للأفراد والنظام الاقتصادي ككل **(Richard,2011)** كما أوضحت أن الناس الأكثر سعادة هم الأكثر دافعية للعمل وأكثر تحقيقاً لمستويات إنتاجية أكبر **(Andrew,2009)** وأكثر ميلاً للمخاطرة بالأستثمار (Mogilner-**Aaker,D.Kamvar,2012**), فالمجتمعات الأسعد لديها مستويات أعلي من الرأسمالية الأجتماعية مما يدفعها للتأثير علي النمو الاقتصادي **(Sidrah,2018)** والسعادة تعمل علي زيادة

الإبتكار,كما أن العمل في بيئات إبداعية يزيد من درجة السعادة في المقابل **PaulDolan–Robert (Metcalfe,2012)** كما توجد علاقة متبادلة بين النجاح والسعادة حيث أن النجاح يجعل الأفراد أكثر سعادة وكذلك الأيجابية والسعادة تقود للنجاح **(Sonja,2005),** وكذلك أثبتت الدراسات أن هناك أثار صحية للسعادة علي الأفراد لأن الرفاهية الذاتية تسبب حياة صحية أفضل وأرتفاع في متوسط عمر الفرد**(EdDiner–Michaela,2010)** علاوة علي ذلك فإن السعادة المحلية ترتبط أرتباطاً إيجابياً مع التنمية الاقتصادية **(Tuugi Chuluun,2015)** كما أظهرت هذه الدراسات أن الأفراد الأقل سعادة لاتستطيع أن تتخذ قرارات سليمة في معظم جوانب الحياة **(Robert J.B,2012).**

ومن الأسباب التي تجعل قياس السعادة ضرورة (الإمارات والتنمية المستدامة, ٢٠١٧) :-

١-القدرة على قياس التقدم المحقق في تحقيق رفاهة الشعوب.

٢-العمل علي صياغة السياسات والقوانين التي تنظم المجتمع.

٣- توفير المعلومات اللازمة لتقييم السياسات التي توفر أفضل ظروف لتحقيق السعادة.

ثالثاً-مؤشرات السعادة الاقتصادية:-

☒ **أن تصنيف البلد من حيث السعادة يعتمد على ستة شروط أساسية هي (داودي: ٢٠١٨):-**

١- الرخاء الاقتصادي وما يشتمل عليه من توفر فرص عمل مناسبة لكل مَن يرغب في العمل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويتم قياسه من خلال معدل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) بقيمة دولار عام ٢٠١١ ، وتم أخذ المؤشرات من مؤشرات التنمية العالمية **(WDI,2016)** .

٢- الصحة البدنية والنفسية للمواطنين ومعدل توقع الحياة الصحية ومتوسط العمر المتوقع إعتمادا على بيانات منظمة الصحة العالمية **(WHO,2012)** .

٣- حرية الأفراد في إتخاذ القرارات الأساسية في حياتهم.

٤- شبكات الدعم الإجتماعي القوية والحيوية(رأس المال الإجتماعي)**(يونس:٢٠٠٩).**

٥- والقيم العامة المشتركة للكرم والعطاء الخيري.

٦- والثقة الإجتماعية وما تشتمل عليه من الثقة في نزاهة الأعمال والحكومة وغياب الفساد.

جدول رقم (١) الدول الأكثر سعادة علي مستوي العالم في ٢٠١٨

الدولة	الترتيب الدولي للسعادة الاقتصادية	مؤشر السعادة الاقتصادية
فنلندا	١	٧,٦٣
النرويج	٢	٧,٥٩
الدنمارك	٣	٧,٥٥
ايسلندا	٤	٧,٤٩

سويسرا	٥	٧,٤٨
هولندا	٦	٧,٤٤
كندا	٧	٧,٣٣
نيوزيلاندا	٨	٧,٣٢
السويد	٩	٧,٣١
استراليا	١٠	٧,١٩

المصدر :- Helliwell.John F and others, World Happiness Report 2018,p,20.
(https://ar.wikipedia.org27-9-2018)

ويلاحظ من الجدول السابق أن البلدان الإسكندنافية تتصدر قائمة الدول الأكثر سعادةً في تقرير السعادة العالمي السنوي, إذ تتسم هذه الدول بالإزدهار، ويتمتع مواطنوها بصحة جيدة وأرتفاع معدل الثقة **(حبيب, عبيس:٢٠١٧)**، فضلًا عن أنخفاض معدلات الفساد، وأرتفاع معدلات الكرم، ويشعر الأفراد أنه بإستطاعتهم أتخاذ القرارات الأساسية في حياتهم, وتهدف حالة جودة الحياة الإجتماعية إلى تقليص أوجه عدم المساواة بين الغنى والفقر **(Layard,2003)**، وتوفير الخدمات العامة لجميع المواطنين **Global Happiness Policy Report, 2018)**.

جدول رقم (٢) الدول الأكثر تعاسة علي مستوي العالم في ٢٠١٨

الدولة	الترتيب الدولي للسعادة الاقتصادية	مؤشر السعادة الاقتصادية
ملاوي	١٤٧	٣,٥٩
هيتي	١٤٨	٣,٥٨
ليبريا	١٤٩	٣,٤٩
سوريا	١٥٠	٣,٤٦
رواندا	١٥١	٣,٤١
اليمن	١٥٢	٣,٣٥
تنزانيا	١٥٣	٣,٣٠
جنوب السودان	١٥٤	٣,٢٥
جمهورية أفريقيا الوسطي	١٥٥	٣,٠٨
بوروندي	١٥٦	٢,٩٠

المصدر :- Helliwell.John F and others, World Happiness Report 2018,p,20.
(Sustainable development solutions, 2017)

يوضح الجدول السابق ان قائمة الدول الأكثر تعاسة تنخفض فيهاجميع مؤشرات السعادة الاقتصادية عن ٤نقاط من ١٠ نقاط, حيث إفتقار تلك الدول لأغلب محاور تحقيق السعادة الاقتصادية, وأهمها توافر بنية تحتية جيدة واقتصاد مستقر، حيث تعاني من تدني المستوى الاقتصادي ومن عدم الاستقرار السياسي بسبب الثورات والحروب الطائفية.

جدول رقم (٣) ترتيب الدول العربية بمؤشر السعادة الاقتصادية في ٢٠١٨

الدولة	الترتيب الدولي للسعادة الاقتصادية	مؤشر السعادة الاقتصادية
الإمارات العربية المتحدة	٢٠	٦,٧٧
قطر	٣٢	٦,٣٧
السعودية	٣٣	٦,٣٧
البحرين	٤٣	٦,١٠
الكويت	٤٥	٦,٠٨
ليبيا	٧٠	٦,٥٦
الجزائر	٨٤	٦,٢٩
المغرب	٨٥	٦,٢٥
لبنان	٨٨	٦,١٩
الإردن	٩٠	٦,١٦
الصومال	٩٨	٤,٩٨
فلسطين	١٠٤	٤,٧٤
تونس	١١١	٤,٥٩
العراق	١١٧	٤,٤٥
مصر	١٢٢	٤,٤١
السودان	١٣٧	٤,١٣
سوريا	١٥٠	٣,٤٦
اليمن	١٥٢	٣,٣٥

المصدر :- Helliwell.John F and others, World Happiness Report 2018,p,20.

يتبين من الجدول السابق أن دول مجلس التعاون الخليجي(ماعدا سلطنة عمان التي لم يشملها التقرير) أحتلت المراتب الأولى عربيا فضلا عن مراتب متقدمة عالميا، وهذا يعود إلى أرتفاع متوسط دخل الفرد في هذه الدول وتمتعها بالإستقرار الأمني والسياسي وإنخفاض نسب الفساد فيها، في حين نلاحظ أن الدول العربية غير المستقرة سياسيا وأمنيا والتي ترتفع فيها نسب الفساد المالي والإداري حلَّت في المراتب الأخيرة عربيا وعالميا وهي مصر والعراق والسودان واليمن وسوريا وهذا يعود إلى عدم شعور مواطنيها بالأمان والقلق المستمر من الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة فضلا عن إنخفاض متوسط دخل الفرد وإرتفاع نسب الفقر والبطالة **(John Helliwell, Richard Layard and Jeffrey Sachs,2017).**

الشكل رقم (١) ترتيب أهم الدول في مؤشر السعادة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)

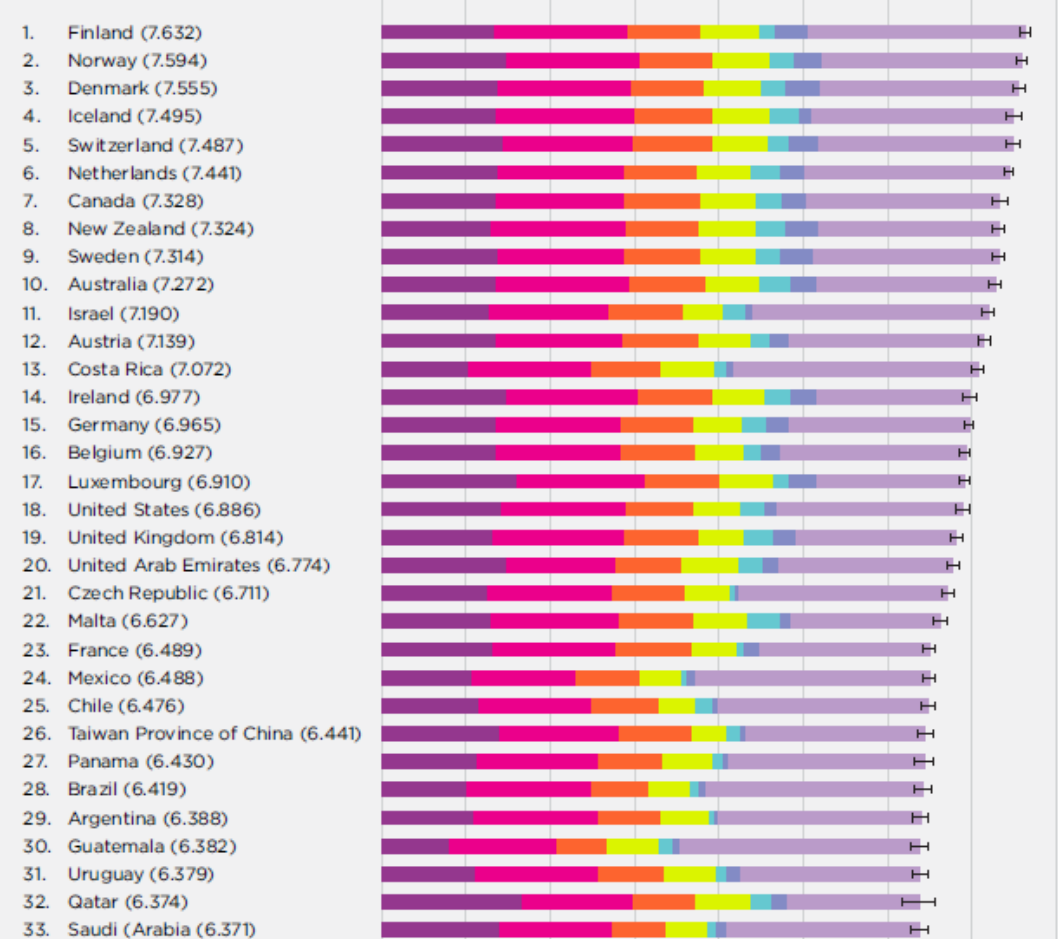

المصدر :تقرير السعادة العالمي World Happiness report 2017

ويوضح الشكل رقم (١) السابق أن أول دول العالم في تحقيق السعادة هي فنلندا، يليها النرويج، وتأتي إسرائيل في الترتيب ال ١١ ، والولايات المتحدة الامريكية في الترتيب ال ١٨ عالمياً، في حين أن دولة الإمارات هي الدولة **الأولى عربيا** في تحقيق السعادة لمواطنيها، وتحتل الترتيب رقم ٢٠ عالمياً، يليها السعودية تحتل المرتبة الثانية عربياً، والمرتبة رقم ٣٣ عالمياً.. مما يؤكد على أرتباط مستوى الدخول للأفرد بشعورهم بالسعادة.

كما يوضح الشكل التالي رقم (٢) أنه إذا ما تمت المقارنة بين تقدير السعادة الاقتصادية بين مؤشرات التقرير الاخير والتقرير الذي يسبقه، نلاحظ تراجع مؤشر السعادة بالنسبة لمصر، إذ أحتلت المرتبة رقم ١١٣ عام ٢٠١١ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ ، وأحتلال مصر المرتبة ١٢٢ في التقرير الصادر عام ٢٠١٧ خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) يعني تراجع مستويات السعادة لدى المواطنين، وهو أمر متوقع نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تشكل ضغوطا على دخول المواطنين، ومن ثم تنعكس على مستويات شعورهم بالسعادة .

الشكل رقم(٢) الترتيب العالمي لمصر في تقرير السعادة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)

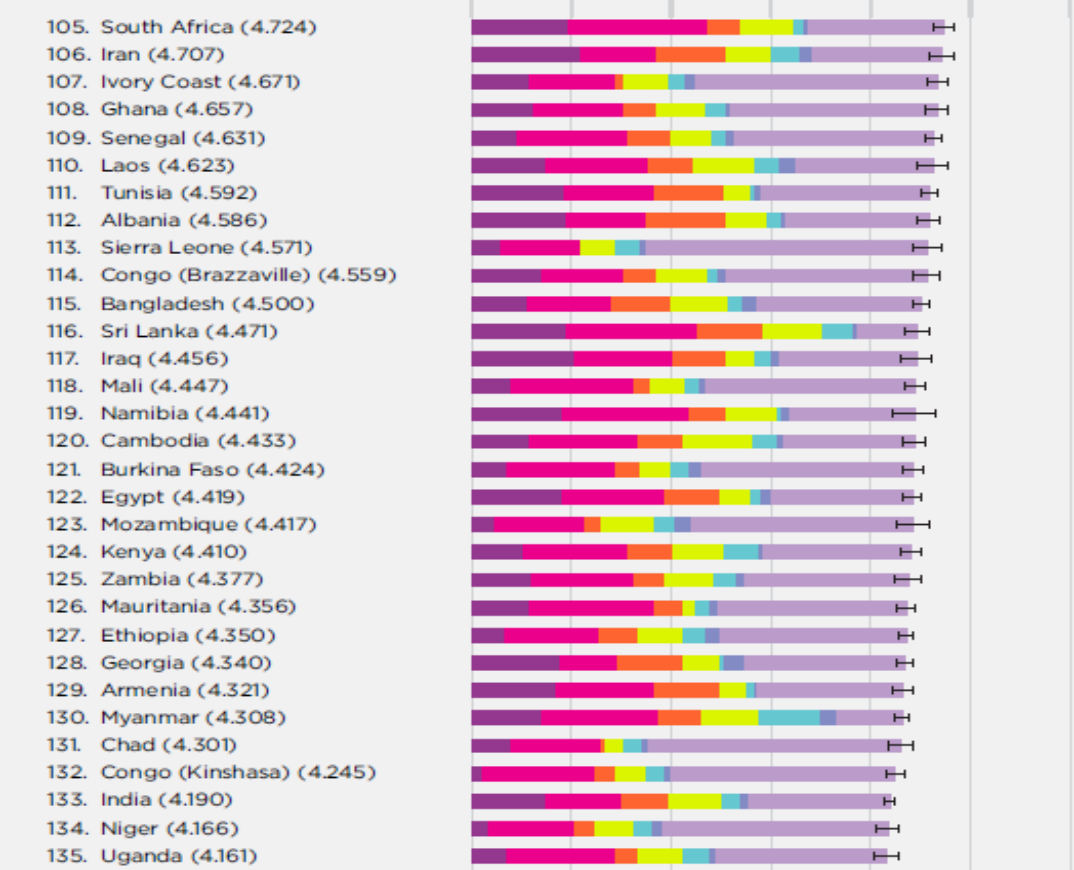

المصدر :تقرير السعادة العالمي World Happiness report 2017

☒ **مؤشرات السعادة القومية الإجمالية:-**

توجد ٩ مجالات للحكم علي السعادة القومية داخل كل دولة وهذه المجالات تحتوي علي ٣٣ مؤشر وهي كالأتي:-

جدول رقم (٤) مجالات السعادة القومية الإجمالية

م	المجال	عدد المؤشرات
١	الراحه النفسية	٤
٢	الصحة	٤
٣	الأستخدام الجيد للوقت	٢
٤	التعليم	٤
٥	التنوع الثقافي والمرونة	٤
٦	الحكومة (الحكم) الجيد	٤
٧	حيوية المجتمع	٤
٨	التنوع البيئي والمرونة	٤
٩	مستويات المعيشة	٣

المصدر:- Happiness Index and survey, www. grossnationalhappiness.com 10-2018 http//

شكل رقم (٣) مجالات السعادة القومية الإجمالية

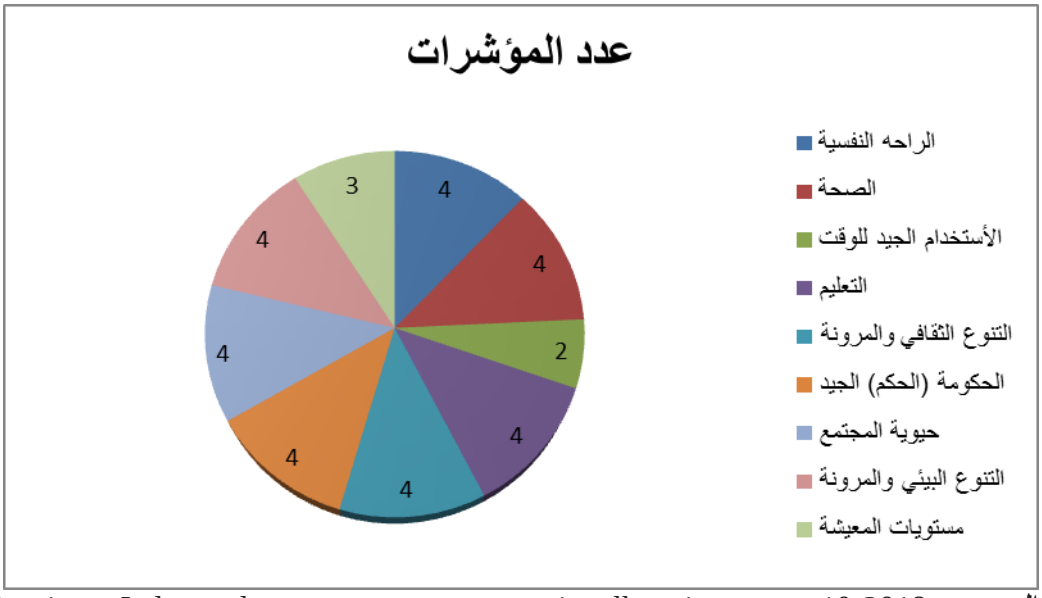

المصدر:- Happiness Index and survey, www. grossnationalhappiness.com 10-2018 http//

يوضح الجدول والشكل السابقان أن كل مجالات السعادة القومية تأخذ نفس العدد من المؤشرات حيث نفس القدر من الأهمية عدا الأستخدام الجيد للوقت ومستويات المعيشة بالرغم من أثرهم الواضح علي السعادة الاقتصادية ومن محددات السعادة التطور التكنولوجي حيث يؤثر علي مستويات السعادة ويختلف أختلافاً كبيراً بين الدول المتقدمة والنامية **(FabioZagonari,2015)**, كما توجد مؤشرات ذاتية وهي (معني الحياة – السعادة– الإشباع الذاتي – الرفاهية) وموضوعية منها (النظام البيولوجي– تلبية الإحتياجات المختلفة – المعايير الثقافية) لجودة الحياة **(Susniene,2015)** والسعادة كهدف للحياة تعتمد علي الجينات الوراثية والأسرة والأصدقاء والأنشطة والرضا عن العمل والعلاقات المجتمعية **(Bergheim ,2006)**.

رابعاً:- العلاقة بين التنمية الشاملة والسعادة الاقتصادية:-

حددت الأمم المتحدة التنمية المستدامة كإطار عمل شامل وضروري لتحقيق جودة الحياة على الصعيد العالمي, وتبنَّت الدول الأعضاء، جدول أعمال ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة ال١٧ كإطار عمل متفق عليه للتنمية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠١٦–٢٠٣٠ كما تبنَّت أيضاً" أتفاق باريس للمناخ "كإطار عمل استرشادي للتصدي لأزمة الأحتباس الحراري العالمي كما تدعو التنمية المستدامة إلى الوصول إلى التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الشمول الإجتماعي والإستدامة البيئية، وهي حقاً إطار عمل لتحقيق السعادة العالمية ومنهج التنمية الشاملة يشمل كافة القطاعات بالإضافة إلى المشاركة المجتمعية (قيام المؤسسات بمسئوليتها تجاه المجتمع دون الحاجه إلي سن القوانين **(المزروعي:٢٠١٢)** الواسعة في وضع الإستراتيجيات والخطط الشاملة **(العامري– الجردانية,٢٠١٨)** حيث يجب وضع خارطة طريق لجميع المؤسسات العامة والخاصة ولمن يرغب أن يتبع خطواته وصولاً إلى سعادة الناس بإعتبار السعادة هي أحد أهم مخرجات المسؤولية المجتمعية **(عماد سعد ٢٠١٧)**.

****السياسات اللازمة لتحقيق السعادة (Global Happiness Policy Report,2018):-**

شملت سياسات السعادة عدة مجالات وهي الصحة، والتعليم، والعمل، والسعادة الشخصية، والمدن، والمقاييس مما يؤكد أهمية التنمية الشامله لتحقيق السعادة الاقتصادية ويؤكد العلاقة المتبادله بينهم.

١- **الصحة:-** تعتبر الأضطرابات النفسية أحد أهم أسباب عدم السعادة حول العالم، كما تشكّل عائقاً كبيراً أمام الاقتصاد**(Ayllon,2014)**، ويمكن إنقاذ مليارات البشر بعلاجها فهو المرض الأساسي الشائع بين مَن هم في سن العمل, فهو يُقلل الدخل الوطني للفرد بنسبة ٥% ، وذلك من خلال البطالة، والتغيُّب عن العمل، وإنخفاض الإنتاجية، وتحمُّل تكاليف الرعاية الصحية البدنية الإضافية. كما تُمثل الإضطرابات النفسية ثلث حالات الإعاقة عالمياً ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٥) التكلفة الاقتصادية للمرض النفسي

سبب إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي	%
الإعاقة	٢
التغيب عن العمل	١
التواجد في العمل رغم المرض	١
رعاية صحية جسدية اضافية	١
المجموع	٥

المصدر:- (Global Happiness Policy Report,2018)

شكل رقم (٤) التكلفة الاقتصادية للمرض النفسي

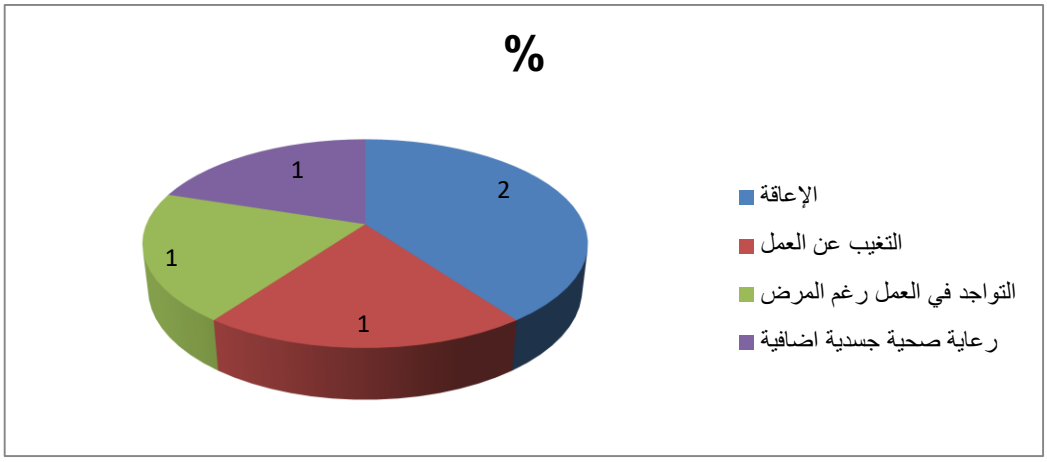

المصدر:- (Global Happiness Policy Report,2018)

الشكل السابق يوضح أن أكثر عامل للتكلفة الاقتصادية للمرض النفسي هو الإعاقة بنسبة ٢% وتتساوي باقي العوامل بنسبة ١% لتؤثر مجتمعة علي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥% ومما يؤكد العلاقة التكاملية بين التنمية المستدامة والشامله والسعادة الاقتصادية نجد أن الهدف

الثالث من أهداف التنمية المستدامة يطالب الحكومات بتعزيز الصحة النفسية وجودة الحياة، والتصدي لتعاطي المخدرات، وخفض نسب الأنتحار، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الصحة النفسية, كما تتوفر علاجات تحقق معدلات تعافي جيدة وبتكلفة غير باهظة، والعائد منها علي العمل والإنتاجية يفوق التكلفة, وبالتالي، يعود هذا الأستثمار على المجتمع بصافي تكلفة سلبي **(The Sustainable Development Goals report, 2017)** .

٢- التعليم:-

المدارس الإيجابية والمعلمون الإيجابيون هم نقاط الأرتكاز لإنتاج جودة حياة أفضل في بيئة معينة, ويهدف التعليم الإيجابي إلى تحقيق الأهداف التالية خلال٢٠١٨ **Global (Happiness Policy Report,2018)**

- وضع رؤية لتطوير التعليم الإيجابي في مختلف المجموعات.
- الإرتقاء بجميع الإبتكارات الموجودة في مجالات التعليم وعلم النفس الإيجابي.
- وضع عملية نموذجية للدول لأستضافة مؤتمرات وطنية أكثر تركيزاً للتعليم الإيجابي.
- إطلاق نماذج تجريبية في جميع أنحاء العالم للنهوض بالتعليم الإيجابي بطرق مبتكرة.
- تحويل مدارس مراحل التعليم المختلفة إلى مؤسسات إيجابية.

٣- العمل:- تحتل جودة العمل وبيئته مكانة متميزة بين دوافع السعادة الأكثر أهمية, فإتخاذ خطوات جادة نحو تعزيز السعادة وجودة الحياة في بيئة العمل يؤدي إلي زيادة الإنتاجية بنسبة تصل إلي ١٢%**(دليل السعادة وجودة الحياة في بيئة العمل ٢٠١٨)** وفيما يتعلق بكيفية تقييم الأفراد لحياتهم على الصعيد العالمي**(Andrew,2007)**، وما يشعرون به بصورة يومية, توجد أختلافات كبيرة في تلك التقييمات بين المناطق المختلفة في العالم, حيث تختلف الأهمية الشاملة للعمل بالنسبة لجودة الحياة بصورة كبيرة بين الدول، كما تختلف كذلك بالنسبة لمستويات الرضا والمشاركة, كما توجد متغيرات متعدده لجودة بيئة العمل هي:-

أ- الأجر.
ب- ساعات العمل.
ت- تضارب ساعات العمل.
ث- توافق المهارات.
ج- إنعدام التوازن بين العمل والحياة.
ح- الاستقرار الوظيفي.
خ- الصعوبة، والمخاطر.
د- فرص التقدم.
ذ- الإستقلالية.

ر- مدى الإستفادة.
ز- الوظائف المثيرة للاهتمام.
س-العلاقات الشخصية بين الأفراد **(Helliwell, 2006)**

٤- **السعادة الشخصية والعلاقات الإجتماعية:**-من السياسات الرئيسية لدعمها:-
أ- الدعم الإجتماعي من خلال بناء الأحياء والتنمية الحضرية.
ب-الثقة العامة ومكافحة الفساد, من خلال سن قوانين تجرم الفساد في القطاعين العام والخاص وانشاء لجان للتحقيق في الفساد والأهتمام بالشفافية.
ت-تعزيز العلاقات الوثيقة, حيث أن جودة الحياة لا تقاس بالنمو الاقتصادي فقط **(Sauwalak,2007)**بل بالسياسات والبرامج التي تهتم بالعلاقات الأجتماعية **(Angeles,2010)**.

٥- **المدن السعيدة:**- إن أحد الأبعاد الهامة في أي مدينة هو اقتصادها وقدرتها على دعم الأعمال والتجارة، وهو السبب الرئيسي لوجود المدينة، ووجود الناس فيها، فالمدن هي اقتصادات التجميع أوالتكتل وتتعاظم أهمية هذا الدعم في حالة تنظيم المشاريع، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تدعم المدن الأعمال بطرق عدة، مثل زيادة كفاءة التفاعل مع الحكومة ،ويشير البعد الاقتصادي إلى جوانب مختلفة مثل الكفاءة، وريادة الأعمال، والإنتاجية، والإبتكار، والبطالة، والقوى العاملة الشاملة, وحماية البيئة.

٦- **مقاييس جودة الحياة والسعادة:**- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المقياس الرئيسي للأداء والرفاهة الاقتصادية, وليس لجودة حياة الناس، فهو لا يستوعب خصائص مهمة لعناصر الحياة **(susniene,2009)** مثل الترابط الإجتماعي، أو جودة بيئة العمل، كما أّنه يتجاهل التأثيرات التي تفرضها التغيرات في حجم الإنتاج الاقتصادي على رصيد الموارد الذي يحقق إستدامة جودة الحياة عبر الزمن **(Burger,2015)**, لذلك قامت العديد من الدول بإنشاء أطر القياس ونشرها وتحديثها بشكلٍ منتظم**(Alem-kohlin,2013)**, وذلك لقياس جودة الحياة في جميع مراحل دورة حياة السياسة، بدءًا من المراحل الأولية المتعلقة بتحديد المشكلات ووضع الأولويات الأستراتيجية، ومرورًا بتصميم السياسات وتنفيذها ورصدها، وانتهاءً بتقييم نتائج السياسات من منظور جودة الحياة والسعادة.

المبحث الثاني
الدراسة التطبيقية لتجربة دولة الإمارات في تحقيق السعادة الاقتصادية

تري دولة الإمارات أن السعادة أكبر من مجرد رفاهه اقتصاديه, فالسعي نحو السعادة تمتد جذوره منذ بداية عهد التنمية في هذه الدولة عام ١٩٧١, فهي تسعى إلى إقامة إطار مؤسسي يمكن عن طريقه تحقيق السعادة, ففي فبراير٢٠١٦، أعلنت عن تعيين وزيرة دولة للسعادة لتتولى مسؤولية مواءمة جميع الخطط والبرامج والسياسات الحكومية لتحقيق بيئة أسعد لمجتمع دولة الإمارات ,وفي مارس٢٠١٦، تم إقرار البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية ,ويشكل هذا البرنامج السياسات التي تم وضعها لتحقيق هدف أن تكون دولة الإمارات من بين أكثر الدول سعادة في العالم, والمهمة الأساسية لهذا البرنامج هي جعل السعادة والإيجابية أسلوب حياة في المجتمع **(ال مكتوم٢٠١٧)** ، كما يحدد مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد التقدم المحقق، ويسعى البرنامج إلى ترسيخ السعادة والإيجابية بين جميع أفراد المجتمع , ويهتم بإعتماد أجندة شاملة للسعادة في القطاعين الحكومي والخاص, وتطوير البنية التحتية والمحافظة علي البيئة**(دائرة التخطيط والاقتصاد:٢٠٠٩)** وبالتالي تحسين مستوى خدمة المتعاملين وتعزيز الإبتكار وتوفير فرص عمل أفضل، وتحقيق مستوى التنافسية المستهدف والنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة في كل المحاور (الاقتصاد والصحة والتعليم والمجتمع والثقافة والخدمات الحكومية والحوكمة والبيئة والبنية التحتية) **(دولة الإمارات وأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ٢٠١٧).**

أستغلت دولة الإمارات العربية المتحدة فرصة أرتفاع أسعار النفط العالمية لتحقيق تنمية اقتصادية ضخمة في فترة قصيرة من الزمن والتي امتدت منذ عام ١٩٧٣حتى ١٩٨٢ **(https://www.uaeinteract.com/uaeint_misc/pdf/perspectives/12.pdf)**, كما أثر أنخفاض أسعار النفط عام ١٩٨٦**(https://en.wikipedia.org,10-10-2018)** بإيجابية ، حيث أدي إلى زيادة تركيزها على التنويع الاقتصادي في أستراتيجية التنمية الشاملة التي تتبناها الدولة , حيث يستأثر القطاع غير النفطي حاليا حوالي ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ويتوقع أن يرتفع إلى ٨٠% عام ٢٠٢١ مما أدي إلي أن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وواحداً من أكثر الاقتصادات أنفتاحاً في العالم.

اولاً:- المؤشرات الاقتصادية والمالية:-

تؤكّد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات خلال عام ٢٠١٨ قدرتها على التكيّف مع الأزمات المالية والإحتفاظ بترتيب متقدم في السعادة الاقتصادية كما هو موضح بالجدول التالي

جدول رقم (٦) المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)

المؤشرات الأساسية	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	٤٠١,٩٦	٣٧٠,٣٠	٣٧١,٣٥	٤٠٧,٢١	٤٣٥,٧٠

الناتج المحلي الإجمالي(الأسعار الثابتة, التغيرالسنوي%)	٣,١	٣,٨	٣,٠	٣,١	٣,٤
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار إمريكي)	٤٣,٢١	٣٨,٦٥	٣٧,٦٨	٤٠,١٦	٤١,٧٧
نسبة إجمالي الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي%	١٥,٦	١٨,١	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٠
نسبة التضخم%	٢,٣	٤,١	١,٨	٢,٨	٣,٧
الحساب الجاري (مليار دولار)	٤٠,٣٣	١٢,٣١	٨,٧	٨,٨	١٦,٩٧
الحساب الجاري (%من الناتج المحلي الإجمالي)	١٠,٠	٣,٣	٢,٤	٣,٥	٣,٩

المصدر: الإمارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العالم–وزارة الاقتصاد ٢٠١٨

يتبين لنا من الجدول السابق أن في الفترة من (٢٠١٤–٢٠١٨) يوجد تحسن في معظم المؤشرات الاقتصادية فنجد أن نسبة إجمالي الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي زادت من١٥,٦% عام ٢٠١٤ لتصل الي ١٩% عام ٢٠١٨, وكذلك الحساب الجاري أرتفع من ٨,٧ مليار دولار عام ٢٠١٦ ليصل إلي ١٦,٩٧ مليار دولار عام ٢٠١٨ أي أرتفع بحوالي الضعف.

شكل رقم (٥) تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات في الفترة (٢٠١٤–٢٠١٨)

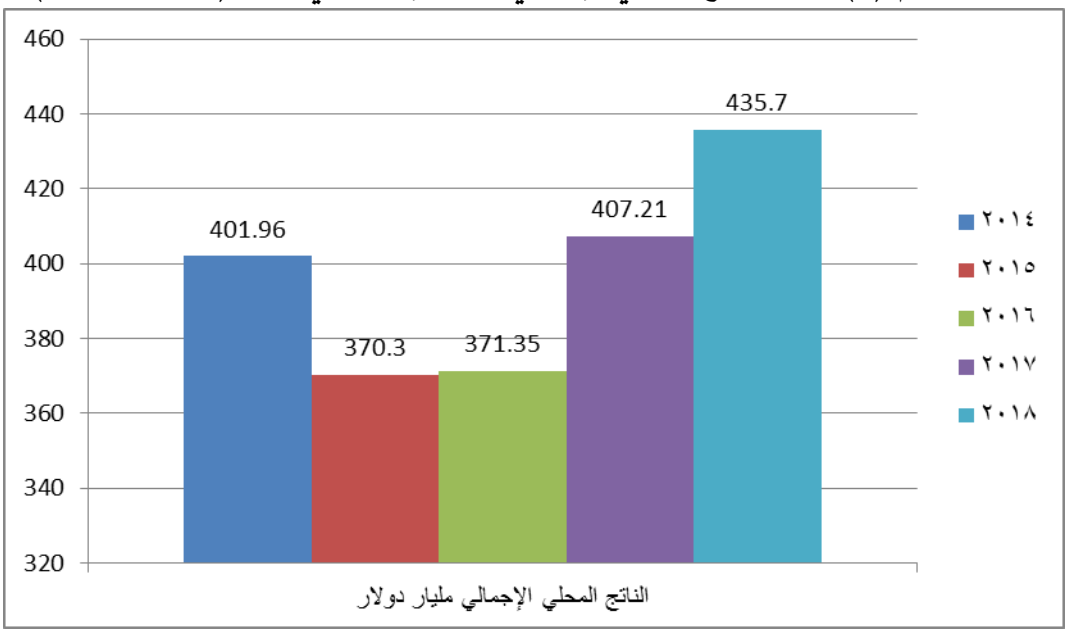

المصدر: الإمارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العالم–وزارة الاقتصاد ٢٠١٨

يوضح الشكل السابق أن الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٢٠١٦–٢٠١٨) بعد إقرار البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية قد زاد بمعدلات مرتفعة من ٣٧١,٣٥ ليصبح مليار دولار ٤٣٥,٧ حيث زاد ٦٤مليار دولار.

جدول رقم (٧) ترتيب الإمارات العربية المتحدة في التقارير الدولية ٢٠١٨

المؤشر	الترتيب العالمي
الأنفتاح الاقتصادي	الترتيب الثالث

بيئة الأعمال والبنية التحتية والتقدم التكنولوجي	الترتيب الرابع
مؤشر الجاهزية العالمية	الترتيب الخامس
مؤشر الجاهزية للتغيير	الترتيب الخامس
مؤشر التنافسية العالمية	الترتيب ١٧
مؤشر السعادة	الترتيب ٢٠ عالميا والأول بين الدول العربية٢١
مؤشر الأمن الغذائي العالمي	الترتيب ٣٣ من بين ١٣٣ دولة
مؤشر استدامة وتنمية قطاع السياحة والسفر	الترتيب الأول عالمياً بتقرير تنافسية السياحة
مؤشر الإبتكار العالمي	الترتيب الأول للتنقل الداخلي العالمي٢٠١٧

المصدر: المؤشرات الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة –وزارة الاقتصاد ٢٠١٨

يوضح الجدول السابق أن تصنيف الإمارات العربية المتحدة على مختلف المؤشرات الاقتصادية العالمية تؤكد نجاح الجهود المبذولة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وخلق بيئة أعمال واستثمارية لا نظير لها، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة **وتحقيق السعادة** الاقتصادية فهي تحتل المرتبة الأولى عربياً في مؤشر السعادة العالمي ٢٠١٨، والترتيب ٢٠ على مستوى العالم,

ومن أهم المبادرات التي قامت بها لتحقيق بيئة عمل سعيدة:-

- تعيين رؤساء تنفيذيين للسعادة والإيجابية-**https://www.government.ae/ar-24-10 (2018)**
- تأسيس مجالس للسعادة والإيجابية لدى الجهات الإتحادية.
- تخصيص أوقات لأنشطة السعادة والإيجابية في الجهات الإتحادية.
- تأسيس مكاتب الإيجابية والسعادة.
- تعديل مسمى مراكز خدمة المتعاملين إلى مراكز سعادة المتعاملين.
- قياس سعادة المتعاملين من خلال مؤشرات خاصة سنوية، وأستطلاعات وتقارير للرأي.
- تبني نموذج قياسي للسعادة والإيجابية المؤسسية لدى كافة الجهات الحكومية.

وساهمت السياسات الاقتصادية والمالية المعمول بها منذ عام ٢٠١٥ في حفاظ الدولة على استقرارها المالي والنقدي وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي, ومن هذه السياسات زيادة رسوم أستهلاك الكهرباء والمياه ورفع الدعم عن الوقود, والمزيد من الإصلاحات الهيكلية لتعزيز بيئة الأعمال وتحديث سوق العمل , مثل فرض ضريبة القيمة المضافة بمقدار ٥% بمثابة إصلاح اقتصادي سيؤدي إلى أرتفاع طفيف في الأسعار ونسبة التضخم، لكنه سيسهم بنسبة من ١,٥ إلى ٢% من الناتج المحلي الإجمالي(**https://www.reuters.com 14-10-2018**).

ثانياً:- التنمية الاقتصادية الشاملة:-

نجحت دولة الإمارات في الحفاظ على مستويات النمو خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ حيث يبلغ دخل الفرد العامل بها حوالي ٢٠ ألف درهم إماراتي عام ٢٠١٨, وتجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٦% في الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، أي بما يفوق المتوسط العالمي، وذلك من خلال الأنشطة الاقتصادية غير النفطية حيث التنمية الاقتصادية الشاملة في كافة المجالات, وتمكنت الدولة من تحقيق ذلك في ظل تباطؤ النمو في العديد من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، وزيادة طفيفة لم تتجاوز ١,٧% في حجم التجارة العالمية, كما تضم الإمارات حوالي ٣ مليون نسمة من العاملين بها من مختلف أنحاء العالم ،حيث أصبحت تصنع في العديد من المجالات ، ونجحت بها فتقدمت الإمارات في مجال الأجهزة ، والآلات الزراعية ،وأصبحت تستقبل عمالة بكثرة من أنحاء العالم ،مما وطد العلاقة بين الإمارات، ودول كثيرة في العالم ،حيث تعطي الإمارات معونات لمن يقع اقتصادها وقد بلغ اقتصاد الإمارات في العام الواحد ٤٠٠,٤ مليار دولار حيث تعتبر من أغني الدول العربية في اقتصادها **(https://www8.gsb.columbia.edu,12-10-2018)** .

كما صنفت دولة الإمارات طبقاً لمؤشر جاهزية الدول للتغيير عام ٢٠١٧ في **مقدمة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والثالثة عالمياً** من بين ١٣٦ دولة، بعد كل من سويسرا والسويد على التوالي ,**كما تصدرت دولة الإمارات دول العالم من حيث القدرة المؤسسية** والتي يتم قياسها بحسب سوق العمل والتنوع الاقتصادي والأنفتاح والإبتكار والبحث والتطوير وبيئة الأعمال والقطاع المالي والمرافق واستدامة المشاريع والقطاع غير الرسمي والبنية التحتية للتكنولوجيا **(http://www.bankofgreece.gr ,16 2018-10)** وفيما يتعلق بالقدرات الحكومية، **أحتلت دولة الإمارات الترتيب الثاني** بعد أن حصلت على درجات عالية فيما يتعلق بالإطار الاقتصادي الكلي، والإدارة العامة وعلاقات الأعمال، والقوانين، والميزانية والقطاع المالي، وسيادة القانون، والتخطيط الحكومي الأستراتيجي ، والبيئة والاستدامة، والأمن الغذائي والطاقة، وحقوق ملكية الأراضي، والأمن, **كما أحتلت دولة الإمارات الترتيب ١٧** بالنسبة لقدرة الشعب والمجتمع المدني، أستناداً إلى العديد من العوامل مثل رأس المال البشري، وريادة الأعمال، وشبكات الأمان الإجتماعية، وأستخدام التكنولوجيا، والمجتمع المدني وشمولية النمو وغيرها, كما أن دولة الإمارات قد يكون لديها" بنية إنتاجية "محدودة في الوقت الحالي، لكن جهودها في مجال التنويع الاقتصادي تجعلها من بين الاقتصادات ذات الإمكانات العالية من حيث الجاهزية للإنتاج, وتستهدف دولة الإمارات زيادة حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥% بحلول عام٢٠٢٥ **(Readiness for the Future of Production Report, 2018)** ,كما أحتل القطاع الخاص ومعظم الأعمال التجارية في دولة الإمارات مرتبة عالية من حيث تطبيق ممارسات إدارة المخاطر**(المزروعي:٢٠١٢)**, فقد برز القطاع الخاص كشريك أصيل للدولة في المجالات الاقتصادية والإجتماعية والعمرانية وفي الأستثمارات بشكل عام، وأصبح الأعتماد عليه واضح في العديد من الأنشطة الاقتصادية مثل التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية، وأنعكس ذلك في نسبة نموه السنوي التي بلغت ٥% ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت أكثر من ٦٠% في عام ٢٠١٥, كما

ساهم في توفير فرص العمل وفي الصادرات ونمو القطاعات الإنتاجية والخدمية **(الكتاب السنوي لدولة الإمارات:٢٠١٦)** .

جدول رقم(٨) التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠

البيان	الفعلي	الربع الاول ٢٠١٨	الربع الثاني ٢٠١٨	الربع الثالث ٢٠١٨	الربع الرابع ٢٠١٨	٢٠٢٠
معدل البطالة%	٣,٦٩	٤,٨	٤,٨	٣,٦	٤,٨	٤,٩
معدل التضخم %	١,٧	٢,٣	٣,١	٣,٣	٣,٣	٣,٤
سعر الفائدة %	٢,٠	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٥	٣,٠
الميزان التجاري بالمليون درهم الإماراتي	٢٥٠٩٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٢٥٠٩٧٨	٣٥٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي%	١٩,١٠	٢٠,٦	٢٠,٦	١٧,٩	٢٠,٦	٢٢,٣٢
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي%	٣,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,٣
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الإمريكي	٤٠٨٦٤	٤١١٠٠	٤١١٠٠	٤٢٠١٥	٤١١٠٠	٤٣١٠٠

المصدر:-(http://ar.tradingeconomics.com/unitea.arab.emirates/eindicators,16-10-2018)

يوضح الجدول السابق أن هناك تطور واضح في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حيث أن القيمة الفعلية٣% ومن المتوقع أن تصل إلي ٤,٣% مما يؤكد علي فاعلية جهود التنويع والأصلاحات الهيكلية المتبعة التي تهدف إلي التنمية الشاملة والمستدامة وأسعاد كافة المتعاملين في الدولة, وتلعب القطاعات المختلفة، والتي تشمل الصحة، التعليم، الرعاية الإجتماعية، البنية التحتية، التجارة, السياحة، دوراً رئيساً في التحرك نحو زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، مع المساعدة أيضاً على الأنتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة والأبتكار.

شكل رقم (٦) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠

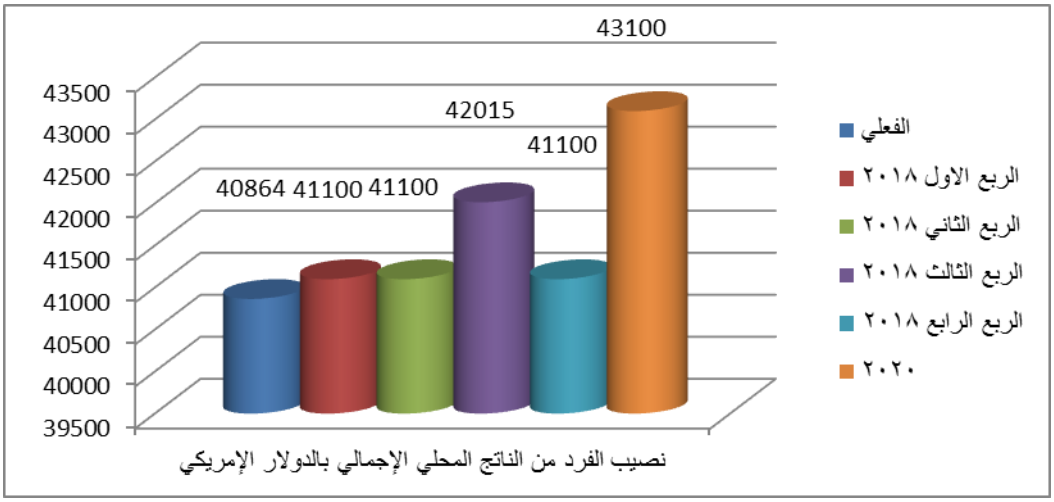

المصدر:-(http://ar.tradingeconomics.com/unitea.arab.emirates/eindicators,16-10-2018)

يبين لنا الشكل السابق أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلي أقصاه٤٢٠١٥ دولار إمريكي في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ ومن المتوقع أن يصل إلي ٤٣١٠٠ دولار إمريكي عام ٢٠٢٠ مما يؤكد الأثر المتبادل بين السعادة الاقتصادية والتنمية الشاملة.

جدول رقم (٩) توقعات نمو التجارة والأستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات خلال الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠

البيان	الفعلي	الربع الأول ٢٠١٨	الربع الثاني ٢٠١٨	الربع الثالث ٢٠١٨	الربع الرابع ٢٠١٨	٢٠٢٠
اجمالي الصادرات بالمليون درهم إماراتي	١,٠٩٦,٧٠٠	١,٣٩٠,٠٠٠	١,٣٩٠,٠٠٠	١,٠٥٤,٤٠٦	١,٣٩٠,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠
اجمالي الواردات بالمليون درهم إماراتي	٨٥٤,٨٠٠	١,٠٤٠,٠٠	١,٠٤٠,٠٠	٨٣٠,٨٧٠	١,٠٤٠,٠٠	١,١٠٠,٠٠
أحتياطيات الذهب بالطن	٧,٥٣	٥	٥	٦,٢١	٥	٦,٨
مؤشر السياحة	٠,٢١	١	١	٠,٢٨	١	١,٩
الأستثمار الأجنبي المباشر بالمليون درهم إماراتي	٣٣,٠٠٠	٣٨,٧٤٨	٣٨,٧٤٨	٢٨,٧٢٥	٣٨,٧٤٨	٥٠,٠٠٠
الحساب الجاري بالمليون درهم إماراتي	٤٢٤٠٠	٨٧٩٠٠	٨٧٩٠٠	١٢٥٦٠٦	٨٧٩٠٠	١٣٨٩٠٠
نسبة الحساب الجاري إلي الناتج المحلي الإجمالي%	٣,١	٥	٥	٦,٢١	٦	٦,٨

المصدر:-(http://ar.tradingeconomics.com/unitea.arab.emirates/eindicators,16-10-2018)

يتبين لنا من الجدول السابق تطور التجارة الخارجية بدولة الإمارات حيث من المتوقع أن يصل إجمالي الصادرات إلي ١,٦٨٠,٠٠٠ مليون درهم إماراتي عام ٢٠٢٠ أي بزيادة قدرها ٦٥% عن الفعلي نتيجة الأعتماد علي اقتصاد التنويع بدلا من الأعتماد علي تصدير النفط والغاز الطبيعي فقط, كما يتضح أيضاً وجود تطور هائل في مؤشر السياحة بنسب مضاعفة.

شكل رقم (٧) توقعات نمو الأستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات خلال(٢٠١٨-٢٠٢٠)

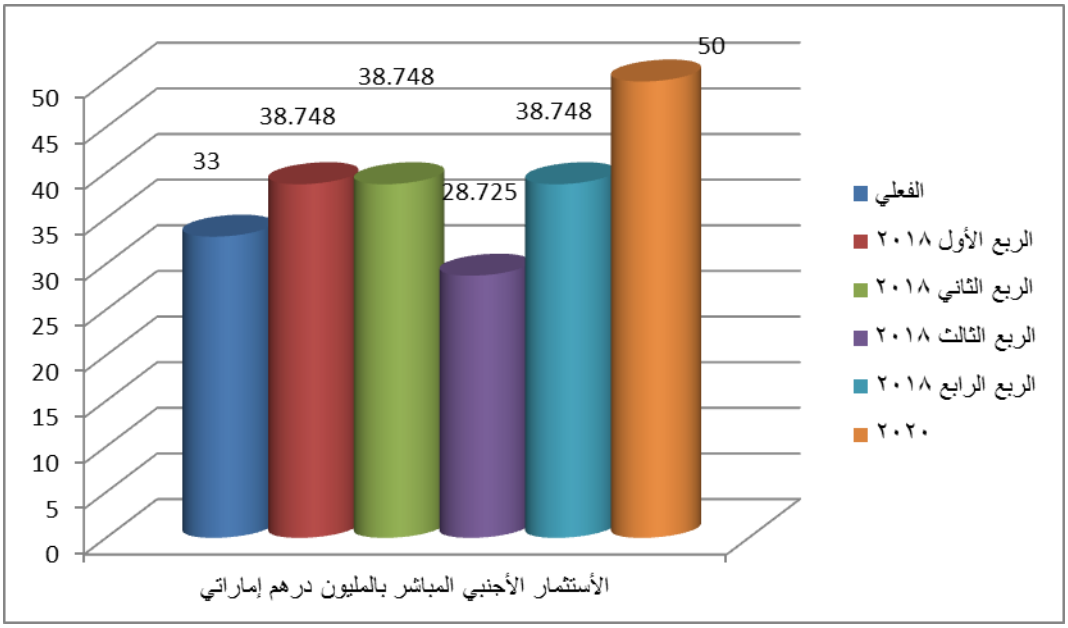

المصدر:-(http://ar.tradingeconomics.com/unitea.arab.emirates/eindicators,16-10-2018)

يوضح الشكل السابق أرتفاع الأستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٦٦% حيث توافر عوامل جذب الأستثمارات الأجنبية **(مجلة اقتصاديات الإمارات:١٩٩٨)** ومنها نظام الضرائب الذي يتسم بالشفافية، والدعم المقدم من النظام القضائي، والتشريعات الاقتصادية التي تهدف إلى تشجيع الأستثمار **(الكتاب السنوي أبوظبي:٢٠١٨)** والاستقرار السياسي والموقع الأستراتيجي وتوافر البنية التحتية **(ماجد:٢٠١٦)** **كما أرتفعت الأستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات** العربية المتحدة بنسبة ١٠% في عام ٢٠١٦ بقيمة ٩ مليارات دولار أمريكي, حيث تدفقت الأستثمارات في قطاعات مختلفة ومن المتوقع أن يتم أستقطاب المزيد من الأستثمارات خلال السنوات المقبلة، بالإضافة إلى استمرار نمو المشاريع الكبرى, **وتحقق دولة الإمارات الترتيب١٣ عالمياً** فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة, ومن المتوقع أن تنمو الأستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو ٥٠ مليار درهم إماراتي بحلول عام ٢٠٢٠ **(الإمارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العالم-وزارة الاقتصاد,٢٠١٨)**

ثالثاً:- أهم القطاعات الاقتصادية بدولة الأمارات:-

أعدت دولة الإمارات ميزانية دورية لخمس سنوات (٢٠١٧-٢٠٢١) بهدف تطوير مستوي الخدمات الإجتماعية ورفع مستوي الخدمات الحكومية وتوفير الرفاهية والسعادة لأفراد المجتمع**(الكتاب السنوي لدولة الإمارات :٢٠١٦)**, كما إنها تقوم علي محورين أساسيين هم التنويع الاقتصادي ورفع كفاءه المالية العامة.

١-قطاع الصحة:- أن الصحة من القطاعات التي لها أنجازات هائلة في الإمارات حيث، تمتلك الإمارات الخدمات الصحية التي تمولها الحكومة, حيث بلغت أعتمادات الرعاية الصحية بالنسبة للميزانية الإتحادية ٤,٢ مليار درهم أي بنسبة ٨,٦% من إجمالي الميزانية العامة لعام ٢٠١٧ **(الرعاية الصحية ورؤية الإمارات**

٢٠٢١) يرتكز هدفها الأساسي على توفير مستوي عالي من الرعاية الصحية للسكان، ونظرا لنجاح المستوي الصحي والخدمات الصحية بالإمارات فإن متوسط الأعمار في الإمارات تصل إلي ٧٦,٨ سنة ليصل إلي المستويات المماثلة لتلك الموجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث حددت الإمارات مسار الإصلاح بشكل دائم ومتطور لهذا التمويل إلى التركيز على الشراكات ذات الأهمية المتزايدة للقطاعين العام والخاص,كما حققت دولة الإمارات المرتبة الأولى عالميا في مؤشر قلة معدل عدد حالات الإصابة بالسل الرئوي لكل 100,000من السكان **(تقرير التنافسية العالمية٢٠١٧-٢٠١٨)**, ومؤشر غياب أنتشار فيروس نقص المناعة(الإيدز)المكتسبة في البالغين من إجمالي عدد السكان, ومؤشر غياب الإصابة بالملاريا لكل 100,000من السكان **(تقريرتنافسية السياحة والسفر العالمية ٢٠١٧)**, كما صنفت الإمارات من أفضل الدول في جودة الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة.

٢-قطاع التعليم:- أهتمت الإمارات أهتماما بالغا بالتعليم، من خلال بناء المدراس وتوفير المدرسين لكل مادة علي درجة عالية من الكفاءة والخبرة، فقد تم تخصيص أكثر من ٥٠% من الميزانية الإتحادية لعام ٢٠١٩ للإنفاق علي التعليم والتنمية الإجتماعية حيث بلغ مخصص التعليم ١٠,٢٥ مليار درهم **(الرعاية الصحية ورؤية الإمارات ٢٠٢١)**, فأعتبرت الإمارات أن تقدمها الاقتصادي سيتوقف علي مدي نجاح قطاع التعليم لديهاالأن قطاع التعليم سيخرج شباب قادر علي تنمية المجتمع اقتصاديا من خلال أفكارهم الجديدة، وقد بلغت نسبة الأمية من الرجال حوالي ٢٢,٥ % والنساء ٧٧,٢ % في عام ١٩٩٨،لكن تغيرت تلك النسبة حيث التعليم الشامل فبلغ معدل التخرج من مرحلة الثانوية العامة٩٦,٧% في عام٢٠١٦, كما بلغ معدل الالتحاق بالتعليم قبل المدرسة (في القطاعين العام والخاص)٩١%**(دولة الإمارات وأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ٢٠١٧)**.

٣-قطاع السياحة:- تتمتع الإمارات، ببنية تحتية هائلة خاصة في مجال المطارات وشركات الطيران والفنادق ويعتبر ذلك سببا رئيسيا في إقبال السائحين الأوروبيين عليها إلي جانب السياحة العربية ، حيث شهدت دول الخليج إنتعاشاً سياحياً كبيراً بعد أن تحولت إلي الوجهة المفضلة للحركة السياحية الأوروبية والأسيوية بدلاً من دول الربيع العربي التي تعاني من أزمات سياسة وتوترا أمنيا يمنعها من أستقبال السياح, وهذا الأرتفاع الهائل في عدد السائحين دفع الإمارات الي تنفيذ كبري المشروعات السياحية لأستيعاب الحركة السياحية المتزايدة حيث أنشأت ٥٩ مشروعاً فندقياً جديدا خلال عام ٢٠١٧ لتلبية الأحتياجات المتزايدة في قطاع السياحة، حيث أن حجم الأستثمارات في قطاع السياحة من المتوقع أن يصل إلي ١٣٧,٩ مليار درهم عام ٢٠٢٢، وهذه الأستثمارات ستتركز علي إنشاء المرافق الترفيهية العالمية والمنشات الفندقية الفاخرة , وغيرهامن الخدمات السياحية المساندة والجاذبة**(http://ar.tradingeconomics.com)** , وتتوقع إمارة دبي أن قطاع الطيران سوف يساهم بنسبة تصل إلى ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بحلول العام٢٠٢٠, كما ساهم قطاع السياحة والسفر بنسبة ١٢,١%من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات في عام ٢٠١٦**(وزارة الاقتصاد: ٢٠١٨)**, وعائدات قطاع السياحة وصلت إلي ١٢٨,٣ مليار درهم خلال عام

٢٠١٨ بنمو قدرة ٣,٥٥% مقارنة مع ١٢٣,٩ مليار درهم عام ٢٠١٥ ومن المتوقع أن تصل هذه العائدات إلـي ٢١٣,٤ مليـار درهـم عـام ٢٠٢٦**(http://www.alittihad.ae4-11-2018)**, كمـا تحتـل دولـة الإمارات المركز ١٢ في مجال الإنفاق السياحي متخطية متوسط الإنفاق الإقليمي والعالمي.

جدول رقم (١٠) مقومات البنية التحتية الخاصة بقطاعات الصحة والتعليم والسياحة بدولة الإمارات

قطاع الصحة		قطاع التعليم		قطاع السياحة	
البيان	**العدد**	**البيان**	**العدد**	**البيان**	**العدد**
المستشفيات الحكومية والخاصة	١١٦٢	الجامعات الحكومية والخاصة	٨٠	الموانـي الرئيسية	١٥
مراكز ووحدات رعاية الأمومة والطفولة	١٢٥	المدارس الحكومية	٧٨٥	المطارات	٨
مراكز الصحة المدرسية	١١	المدارس الخاصة	٤٩١	إجمالي المسافرين عبر مطارات الدولة	٨٠ مليون
مراكز الطب الوقائي	٩	الدارسون في المدارس الحكومية والخاصة	٧٢٨ الف	شركات الطيران الوطنية العالمية	٥
مراكز الرعاية الصحية الاولية	١٢٠	الهيئات التدريبية والفنية	٣٠ الف	اتفاقيات النقل الجوي	١٥٥

المصدر:-الأمارات العربية المتحدة – الكتاب السنوي ٢٠١٣

يوضـح الجـدول السـابق مـدي تـوافر بنيـة تحتيـة ماديـة واجتماعيـة هائلـة خاصـة فـي مجـال المطـارات وشـركات الطيـران والمـدارس والمستشـفيات وذلـك بمثابـة عوامـل جـذب للاسـتثمارات الأجنبيـة فـي هـذه القطاعات, ويشجع القطاع الخاص علي زيادة نسبة مساهمته في مختلف القطاعات السابقة.

٤-قطاع الزراعة:- حقق القطاع الزراعي نمواً ملحوظاً في ظل الجهود التي بذلتها الحكومة لزيادة الإنتاج في هذا القطاع, فقد وصل عدد المزارع في الدولة عام ٢٠١٨ إلى٣٥,٧٠٤ ,كما زاد معدل الإنتاج في المحاصيل الزراعية المحلية، بالإضافة إلى أرتفاع إنتاج محاصيل الخضراوات الطازجة بشكل مستمر، والذي شهد زيادة ضخمة في عام ٢٠١٤ بلغت ١٦٢,٣% ويأتي بعدها محصول الذرة والذي وصل إلى٤٢,٩% **(وزارة الاقتصاد: ٢٠١٨).**

٥-قطاع الصناعة:- يمثل القطاع الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة ٥٣% من مجموع الصادرات غير النفطية, ومن المتوقع أن يسهم بنسبه٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٥ مما يؤثر في جذب الأستثمارات بقيمة ٧٥ مليار دولار أمريكي, وتقود إمارة دبي القطاع الصناعي في الدولة من خلال مجمع دبي الصناعي الذي يمتد على مساحة تقرب من ٥٥ كيلومتراً مربعاً ويضم أكثر من٦٨٠ شركة, فالقطاع الصناعي يمثل الآن ثالث أكبر القطاعات في إمارة دبي, حيث يتم إنفاق حوالي ١٩ مليون

دولار أمريكي على البحث والتطوير من قبل شركات التصنيع، نظرا إلى التوسع الذي يشهده هذا القطاع ,حيث من المتوقع أن يخلق ٢٧,٠٠٠ وظيفة وأن يساهم في إجمالي الناتج المحلي لإمارة دبي ب ١٦٥ مليار درهم عام ٢٠٣٠, كما زاد عدد المنشآت الصناعية إلى ٧١٤٢منشأه في نهاية عام ٢٠١٧ ، وذلك بالمقارنة مع ٤٩٦٠ منشأه في عام ٢٠١٠ ،أي بزيادة نسبتها ٤٤% أما بالنسبة للأيدي العاملة، فوصلت أعدادها إلى٥٨٠,٥ ألف عامل في نهاية عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة قدرها ٥٢%، وذلك بالمقارنة مع ٣٨٢,٠ ألف عامل في عام٢٠١٠**(الأمارات العربية المتحدة الكتاب السنوي أعداد مختلفة)**.

خاتمة البحث وتشمل أهم النتائج والتوصيات:-

نستخلص من هذا البحث أهمية تحقيق السعادة الاقتصادية من خلال التنمية الشاملة والمستدامة وذلك بتعاون الجهود المشتركة بين القطاع الخاص والحكومي والمجتمع ككل في مختلف المجالات الاقتصادية وتعرض البحث إلي دراسة تطبيقية لدولة الإمارات بإعتبارها تحتل المرتبة الأولى عربياً في مؤشر السعادة العالمي ٢٠١٨، والمرتبة ٢٠ على مستوى العالم.

أولاً النتائج:- توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها ما يلي:-

١- شملت السياسات اللازمة لتحقيق السعادة عدة مجالات وهي الصحة، والتعليم، والعمل، والسعادة الشخصية، والمدن، والمقاييس مما يؤكد أهمية التنمية الشامله لتحقيق السعادة الاقتصادية, فبيئة الأفراد الأسعد هي التي تتوفر فيها زيادة الدخل، وأنخفاض البطالة، وتحسين جودة التعليم والصحة, ففي الصحة تعتبر الأضطرابات النفسية أحد أهم أسباب عدم السعادة, وهي تقلل الدخل الوطني للفرد بنسبة ٥% كما يطالب الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة الحكومات بتعزيز الصحة النفسية وجودة الحياة، وفي العمل وجد ان تعزيز السعادة وجودة الحياة في بيئة العمل يؤدي إلي زيادة الإنتاجية بنسبة تصل إلي ١٢%, كما وجد أن زيادة مقدارها ١ %في البطالة يمكن التغلب علي تأثيرها في السعادة بإنخفاض مقداره ١,٧ % في التضخم **مما يثبت صحة الفرض الأول وهو وجود علاقة تكاملية متبادلة بين التنمية الشاملة والسعادة الاقتصادية.**

٢- أهمية تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع ككل لتحقيق السعادة في كافة مجالات التنمية, فمن خلال الدراسة التطبيقية لتجربة دولة الإمارات العربية المتحده وجد إنها قامت بإقرار البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية , ويشكل هذا البرنامج السياسات التي تم وضعها لتحقيق هدف أن تكون دولة الإمارات من بين أكثر الدول سعادة في العالم وأهتم بإعتماد أجندة شاملة للسعادة في القطاعين الحكومي والخاص حيث أنها **أحتلت المرتبة الثانية** في القدرات الحكومية، فيما يتعلق بالإطار الاقتصادي الكلي ، **كما أحتلت الترتيب ١٧** بالنسبة لقدرة الشعب والمجتمع المدني، أستناداً إلى العديد من العوامل مثل رأس المال البشري، وريادة الأعمال, كما **برز القطاع الخاص كشريك أصيل للدولة** ، وأصبح الاعتماد عليه واضح في العديد من الأنشطة الاقتصادية مثل التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية، وأنعكس ذلك في نسبة نموه السنوي التي بلغت ٥% ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت أكثر من ٦٠% في عام ٢٠١٥, كما ساهم في توفير فرص ونمو القطاعات الإنتاجية والخدمية **مما يؤكد صحة الفرض الثاني.**

٣- أهمية التنويع الاقتصادي في أستراتيجية التنمية الشاملة، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة وتحقيق السعادة الاقتصادية التي اصبحت الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية.

ثانياً التوصيات:-

يمكن ان تستفاد الدول العربية المختلفة من تجربة دولة الإمارات في تحقيق السعادة الاقتصادية **من خلال التوصيات التالية:-**

١- يجب أن لا يتم الأعتماد علي قطاع اقتصادي واحد فلابد من التنوع في القطاعات الاقتصادية حتي تتحقق التنمية الاقتصادية الشاملة وبالتالي تتحقق السعاده الاقتصادية .

٢- ضرورة الأهتمام بالتعليم والمؤسسات التعليمية وتدريب العمال لرفع كفاءتهم الإنتاجية.

٣-الأهتمام بتحقيق الشروط اللازمة للوصول إلي السعادة الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل مناسبة والإهتمام بالتغطية الصحية الشاملة ودعم الثقة الإجتماعية وخفض معدلات الفساد وتوفير الخدمات العامة للمواطنين.

٤- ضـرورة تـوفير بنيـة تحتيـة ماديـة وإجتماعيـة هائلـة خاصـة فـي مجـال المطـارات وشـركات الطيـران والمدارس والمستشفيات فهي عوامل جذب للأستثمارات الأجنبية وإنعاش الحركة السياحية.

٥- تحقيق التكامل والشراكة بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمجتمعية مع تعزيز دور القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية, وذلك من خلال اجتياز عدد من المعوقات الخاصة بالدول العربية كسماح أكبر بدخول القطاع الخاص في الاستثمار بدول مجلس التعاون الخليجي، وتهيئة بيئة الدخول و المنافسة و الشفافية للدول العربية بشكل عام.

الدراسات المستقبلية المقترحة:- ضرورة توافر الأبحاث التي توضح كيفية ترابط مختلف جوانب الحياة من تعليم وصحة وتوظيف وعلاقات إجتماعية وإبتكار محلي بالسعادة الاقتصادية من خلال إجراء تحول جوهري في طريقة تحليل السياسات, حيث أن هذا التغيير يوفر أسلوباً للتحليل يمكن تطبيقه ضمن مجموعة واسعة من الهيئات والإدارات الحكومية لتحقيق السعادة الاقتصادية كهدف رئيسي بديل عن هدف النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولاً:- الكتب العربية:-

١-احمد ماجد "دراسة اقتصاد الإمارات-مؤشرات إيجابية وريادة عالمية", إدارة التخطيط ودعم القرارات بوزارة الاقتصاد, أغسطس ,٢٠١٦, ص١٠.

٢-الإمارات العربية المتحدة – وزارة الاقتصاد "الإمارات العربية المتحده والاقتصادات الرائدة في العالم – إدارة التحديات والفرص في ظل التغير العالمي",٢٠١٨, ص١٦.

٣- البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية "دليل السعادة وجودة الحياة في بيئة العمل" ,٢٠١٨,ص١٥.
٤- اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة "دولة الإمارات العربية المتحدة وإجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة – التميز في التنفيذ",٢٠١٧, ص٤٤,ص٦٩.
٥- دائرة التخطيط والاقتصاد, حكومة أبو ظبي"الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠-لإمارة أبو ظبي", ٢٠٠٩,ص ١-٥.
٦- فيصل يونس "اقتصاديات السعادة والشقاء", شركة التنمية للبحوث والأستشارات والتدريب,٢٠٠٩,ص٦.

ثانياً: التقارير:-

٧-الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبو ظبي –مركز الإحصاء – أبوظبي.٢٠١٨,ص٦٨.
٨-الكتاب السنوي لدولة الإمارات ,٢٠١٦,ص٦٩,ص٧٦.
٩-الكتاب السنوي لدولة الإمارات ,٢٠١٣,ص١٦٦,ص٣٠٧-٣٠٨.
١٠- تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨, المنتدي الاقتصادي العالمي.
١١- تقرير المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة –وزارة الاقتصاد ٢٠١٨
١٢- تقرير تنافسية السياحة والسفر٢٠١٧, المنتدي الاقتصادي العالمي.

ثالثاً:-الأبحاث:-

١٣- باقر كرجي حبيب- رزاق محمد عبيس"تقييم التجربة النرويجية في إطار صناديق الثروة السيادية" مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, العدد ٢٠, فبراير ٢٠١٨,ص٣.
١٤- رشيد بن سليمان العامري, علياء بنت علي الجردانية "سواعد نقابية", العدد التاسع من اصدرات الإتحاد العام لعمال سلطنة عمان, سبتمبر ٢٠١٨,ص٦-٧.
١٥- عبدالفتاح داودي "الجزائر في التصفيات الاقتصادية الدولية, العدد السادس, مجلة اقتصاديات المال والأعمال ,يونيو ٢٠١٨,ص٢١٥.
١٦- عبداللة سلطان عبداللة "السعديات علي خارطة الاقتصاد العالمي" العدد ٣٨,مجلة اقتصاديات الإمارات", سبتمبر ١٩٩٨,ص٦-٧.
١٧- عماد سعد "سعادة المجتمع مسئولية اجتماعية", العدد ١٦, مجلة بيئة المدن الألكترونية, يناير ٢٠١٧, ص٣٠.

رابعاً:- الرسائل العلمية والمواقع الإلكترونية:-

١٨- علي محمد مصر ابو نمر المرزوعي "تقييم دور المشاركة بين القطاعين العام والخاص لإمارة ابو ظبي- دراسة تطبيقية", رسالة دكتوراه, كلية التجارة , جامعة عين شمس, ٢٠١٢,ص٢٨.
١٩- الرعاية الصحية ورؤية الإمارات ٢٠٢١- https://government.ae/ar-AE/ information and services / health-and-fitness /vision-2021,4-11-2018.

٢٠- صحيفة الاتحاد الاقتصادي, أبو ظبي, أكتوبر ٢٠١٨ https://www.alittihad.ae/wejhat article, 4-.11-2018.

خامساً:- المراجع الأجنبية:-

1- Andrew E. Clarkpaul Frijters Michael Shields, Relative income, Happiness and Utility An Explanation for the Easterlin paradox and Other Puzzles, IZA Discussion paper No.2840,2007,p.55.

2- Andrew J., Happiness and Productivity, Oswald University of Warwick and IZA Eugenio Proto University of Warwick Daniel Sgroi University of Warwick Discussion paper, December 2009, p.2.

3- Bergheim, S.,"Measures of well-being", Deutsche Bank Research, 2006, p.6.

4-Carol Graham, The Economics of Happiness: Inisights on globalization from a novel approach, Economic Studies program, World Economics, Vol.6, No.3, September 2005, p41.

5- Dalia Susniene, Algirdas Jurkauskas, The Concepts of Quality of life and Happiness- Correlation and Differences, Inzinerine Ekonomika- Engineering Economics WORK HUMANISM,2009,P.61

6- Dalia Susniene, Algirdas Jurkauskas, The Concepts of Quality of life and Happiness- Correlation and Differences, Kaunas University of technology, Engineering Economics,2015,P.59.

7 - Di Tella, Rafael & MacCulloch, Robert J. & Oswald, Andrew J., 2001. "The Macroeconomics of Happiness," The Warwick Economics Research Paper Series (TWERPS) 615, University of Warwick, Department of Economics. Downloadable form: http://ideas.repec.org/p/wrk/warwec/615.html

8- Ed Diener and Micaela Y.Chan, Happy People Live Longer: Subjective Well-Being Contributes to Health and Longevity, University of Illinois and the Gallup Organization, University of Texas at Dallas, 2010, p.1.

9-Fabio Zagonari, Technology improvements and value changes for sustainable happiness: a crossp\-development analytical model Volume 10, Issue4. Springer publishing Japan, October 2015, p.3.

10 -Frey B. S., and A. Stutzer (2002). "What Can Economists Learn from Happiness Research?" Journal of Economic Literature 40, 402-435.
11- Globa lHappiness Policy Report, 2018, Global Happiness Council.
12- Gross National Happiness Index and survey; http:// www.grossnationalhappiness.com/
13- Helliwell, J.F. (2006) Well-Being, Social Capital and Public Policy: What's New? Economic Journal 116 (March 2006):C34-45.
14- Helliwell.John F and others, World Happiness Report 2018
15-http://ar.tradingeconomics.com/unitea.arab.emirates/eindicators,16-10-2018.
16- https://ar.wikipedia.org/w/index.php?" &oldid=30168439, 27-9-2018.
17- https://en.wikipedia.org/wiki/1980s_oil_glut, 10-10-2018.
18-http://www.bankofgreece.gr/BogEkdoseis/From Crisis to Recovery finallores.pdf, 16-10-201
19https://www8.gsb.columbia.edu/leadership/sites/leadership/files/bernstein financial crisis report.pdf, 12-10-2018.
20- https://www.reuters.com/article/us review crisisbreakingviews/review can we avoid another financial crisis , 14-10-2018.
21- https://www.uaeinteract.com/uaeint_misc/pdf/perspectives/12.pdf 12-10-2018.
22 -James, Oliver (2007). Selfish capitalism and mental illness. Psychologist, Vol. 20, 426-428.
23- John Helliwell, Richard Layard and Jeffrey Sachs, World Happiness Report 2017, downloaded from the website: http://worldhappiness.report/ #happiness2017.
24- Layard, Richard (2003). Happiness: Has social science a clue. Lionel Robbins Memorial Lectures 2002/2003 (delivered on 3, 4 & 5 March, 2003) London school of Economics.
25- Luigino Bruni, The' Happiness transformation problem' in the Cambridge tradition, European Journal of the History of Economic Thought, Routledge publishing,Volume 11,Number 3, September 2004,p.3.

26- Luis Angeles. Adaptation or Social Comparision? The effects of income on happiness, University of Glasgow Research Publications, 2010, p.2.
27 - Martijn Burger, Elena Lanchovichina, Tina Rohricht,Ruut Veenhoven, Efstratia Arampatzi, Unhappy Development: Dissatisfaction with life in the Wake of the Arab Spring, Paper prepared for the IARIW-CAPMASS Special Conference "Experiences and Challenges in Measuring income, Wealth, Proverty and Inequality in the Middle East and North Africa" Cairo, Egypt, November 2015, pp.25,26.
28- Mogilner Jennifer, Aaker Sepandar, and D.Kamvar, How Happiness Affects Choice, Journal of Consumer Research, 2012, p.2.
29- Paul Dolan and Robert Metcalfe, The relationship between innovation and subjective wellbeing, Research policy Journal, 2012, p.1.
30-Readiness for the Future of Production Report, 2018.
31- Richard A.Easterlin, Laura Angelescu, Malgorzata Switek, Onnicha Sawangfa and Jacqueline Smith Zweig the Happiness-income paradox Revisited, University of Southern California and IZA McVey, paper No.5799, June 2011, p.1.
32- Robert J.B.,Goudie Sach, Mukherjee Jan Emmanuel De,Neve Andrew J .and Oswald Stephen Wu, Happiness as adriver of Risk-Avoiding Behavior, Journal of Economics,2012,p.13.
33- Sara Ayllon, Does Happiness Adapt to Poverty? And, Poverty to Happiness? Paper prepared for the IARIW 33rd General Conference Rotterdam, the Netherlands, August 2014, p.2.
34-Sauwalak Kittiprapas, Onnicha Sawangfa, Catherine Fisher,Nattavudh powdthavee and Kanokporn Nitnitiphrut, Happiness as a New paradigm for Development and public Policies, Chulalongkorn Journal of Economics ,2007,p.252.
35- Sidrah Nasr Hafez "An Analytical Study of Economics of Happiness – Measuring the Impact of Unemployment and Inflation on Happiness in Egypt" Master Thesis, Faculty of Commerce Ain ShamsUniversity: 2018, p.25.
36 - Sonja Lyubomirsky, The Benefits of Frequent Positive Affect: Does Happiness Lead to Success? University of California, Riverside Laura King

University of Missouri- Columbia Ed Diener University of Illinois at Urbana-Champaign and the Gallup Organization, 2005, p.803.
37 -Sustainable development solutions network (UN), World happiness report 2017, New York, USA, 2017, PP20-22.
38- The Sustainable Development Goals report, 2017, United Nations, New York, 2017.
39-Tilottama Singh, A study on gross national happiness: Catalyst of developing Nation, international journal of Commerce, Business and Management, December 2014, p797.
40- Tuugi Chuluun, Local Happiness and Firm Behavior: Do Firms in Happy places Invest More, Loyola University Maryland Carol GrahamBrookings institution- Center on Social Economic Dynamics; University of Maryland December,2015,p.1.
41 -Yonas Alem and Gunnar Kohlin, The impact of Food price Inflation on Subjective, Well-Being: Evidence from Urban Ethiopia, Springer Science+ Business Media Dordrecht, 2013, p.885.
42- World Development Indicators WDI, 2016, 7-10-2018.
43- World Health Organization-WHO, 2012, 30-9-2018.